

روحاني: دعم المرشد هو أعظم مصدر لنجاح الفريق النووي

في الوقت الذي تسعه فيه إيران إلى إتمام الإجراءات الاقتصادية والمصرفية التي تناسب مع رفع العقوبات عنها وإعادة الأموال المجمدة، يسعه القادة الغربيون إلى التمهيد للدخول إلى السوق الإيرانية

يتزاحم قادة الدول الغربية على الإعلان عن نياتهم زيارة إيران، قريباً، فيما تسارع باريس خطواتها تجاه طهران، وهو ما يبدو لافتاً، خصوصاً بعدما تميّزت بأكثر المواقف تشدداً أثناء المفاوضات النووية مع إيران. وفيما هنا الرئيس الفرنسي نظيره الإيراني بالاتفاق، أمس، أعلنت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فريديكا موغريني نيتها زيارة إيران والسعودية، الأسبوع المقبل. في هذا الوقت، أكد الرئيس الإيراني أن توجيهات ودعم المرشد الأعلى «هي أعظم مصدر لنجاح الفريق النووي الإيراني المفاوض ودفاعه عن حقوق الشعب الإيراني أمام القوى العالمية في طاولة المفاوضات». وقال لدى استقباله أعضاء الفريق النووي المفاوض، إن «المفاوضات النووية ومنجزاتها عمل معقد وعظيم، في تاريخ إيران»، مشيداً «بوقوف الفريق الإيراني المفاوض أمام القوى العالمية ونجاحه في الدفاع عن حقوق الشعب الإيراني». وفي سياق آخر، أشار روحاني، خلال المنقلى الوطني للمنظمات الشعبية المعنية بالصحة، إلى أن الرسالة الأولى للاتفاق «هي أنهم وضعوا السلاح أرضاً، فاعقد القضايا قابلة للحل دبلوماسياً». وأضاف أن «الرسالة الأخرى التي حملها اتفاق فيينا هي: لا تهددوا

أي إيراني أبداً، في أي وقت من الأوقات». وأمس، أعلنت الرئاسة الفرنسية، في بيان، أن الرئيس فرانسوا هولاند أجرى محادثات مع نظيره الإيراني حسن روحاني حول «شروط تطبيق» الاتفاق بشأن البرنامج النووي لطهران. وذكرت أنهما «تبادلا التهنئة بالاتفاق الذي أبرم في فيينا في 14 تموز»، و«اتفقا على تعزيز التعاون الثنائي في هذه الأجواء الجديدة». وأضافت أن هولاند «تمنى أن تساهم إيران بشكل إيجابي في تسوية الأزمات في الشرق الأوسط». وأكد البيان لوران فابيوس لإيران تأتي في إطار تعزيز العلاقات. كذلك، أفاد بيان صادر عن مكتب وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فريديكا موغريني بأنها ستزور السعودية الاثنين، ثم طهران الثلاثاء، لإجراء محادثات حول علاقات البلدين مع الاتحاد الأوروبي والمسائل الدولية ومتابعة تنفيذ الاتفاق. ومع ترقب رفع العقوبات والسعي الغربي إلى دخول السوق الإيرانية، أعلن نائب وزير المالية الإيراني محمد خزاعي، أمس، أن إيران أتمت مفاوضات مع بعض الشركات الأوروبية الراغبة في الاستثمار في مشروعات في البلاد. وقال خزاعي، خلال مؤتمر لتعزيز التجارة بين الاتحاد الأوروبي وإيران: «نشهد حالياً عودة المستثمرين الأوروبيين إلى البلاد، وبعض هذه المفاوضات اكتملت بالفعل ومنحننا الشركات تراخيص الاستثمار الأجنبي والضمانات اللازمة». وأضاف أنه «حتى خلال الأسبوعين الأخيرين وافقنا على مشروعات لشركات أوروبية بأكثر من ملياري دولار في إيران». ولم يكشف عن أسماء أي من الشركات، ولم يذكر تفاصيل أخرى عن الصفقات. من جهته، صرح وزير الصناعة

والمناجم والتجارة الإيراني محمد رضا نعمت زادة، خلال المؤتمر، بأن إيران مستعدة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإجراء مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى، بشأن عقد اتفاقات تجارة تفضيلية. وقال: «بالأحرى نتطلع إلى التجارة المتبادلة وإلى التعاون في التطوير والتصميم والهندسة». في السياق ذاته، أعلن نائب وزير النفط الإيراني للشؤون التجارية والدولية أمير حسين زاماني نيا أن إيران تهدف إلى بدء العمل بعدد بترولي جديد، خلال شهرين إلى ثلاثة شهور، وذلك في إطار مساعي

البلاد لتعزيز إنتاجها النفطي بعد رفع العقوبات. وقال زاماني نيا للصحافيين، على هامش مؤتمر في فيينا، إن العقد المقترح أكثر تحرراً من نظام عقود

نائب محافظ البنك المركزي: إيران ستستخدم الأموال المفرجة عنها في تمويل استثمارات

«إعادة الشراء» القديمة. بدوره، أعلن نائب محافظ البنك المركزي الإيراني أكبر كميحاني أن بلاده ستستخدم الأموال المفرجة

روحاني قال إن الاتفاق حمل رسالة هي: لا تهددوا أي إيراني أبداً (أ ف ب)



عنها، بموجب الاتفاق النووي، في تمويل استثمارات في الأساس، على أن تحتفظ بتلك الأموال في الخارج لاستخدامها وقت الضرورة.

وقال كميحاني، خلال مؤتمر في فيينا، إن «السلطات الإيرانية تركت للبنك المركزي القرار بخصوص كيفية الاحتفاظ بالأموال المفرجة عنها وإدارتها». وأوضح كميحاني أن «الأموال المجمدة سيتم استثمارها في مجالات، من بينها البتروكيمياويات والغاز الطبيعي والتعدين والطرق والبناء».

كذلك، فقد اتخذت الحكومتان الإيرانية والألمانية قراراً بتشكيل لجنة مصرفية مشتركة بينهما. وبحسب ما أوردته وكالة أنباء «مهر»، فقد أعلن محافظ المصرف المركزي الإيراني، ولي الله سيف، أن مسؤولين إيرانيين سيعقدون مع نظرائهم الألمان، في أيلول المقبل، أول اجتماع للجنة المصرفية المشتركة. وأوضح سيف أن اللجنة ستشكل من أجل حل أي مشكلة تواجه التعاون المصرفي بين البلدين، مضيفاً: «قد تؤدي عودة المصارف الإيرانية إلى السوق الألمانية إلى بعض المشاكل، وستقوم اللجنة المشتركة بحلها بشكل سريع». ويأتي إعلان ولي الله سيف بعد زيارة وزير الاقتصاد الألماني، سيغمار غابرييل، لإيران بعد توقيع الاتفاق.

إلى ذلك، أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحى عن برنامج إنشاء مستشفى نووي شامل. وقال إن «هذا المستشفى يثبت أن التقنية النووية ليست مقتصرة على مفاعل أراك وأجهزة الطرد المركزي فقط». وأكد صالحى أن «منجزات المفاوضات النووية هي ثمرة إرشادات المرشد الأعلى»، مؤكداً أن «هذه القضية مهمة جداً، لأننا لمسنا تلك الإرشادات خلال الفترة الماضية».

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)

السناتور كوركر لكيري: الكونغرس أصبح منبوذاً

في الوقت الذي يتنقل فيه وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر بين إسرائيل والعواصم العربية، من أجل «طمأنة» حلفاء واشنطن تجاه الاتفاق النووي بين إيران والدول الست، كان وزير الخارجية جون كيري يجول في أروقة الكونغرس للمساهمة في تسويق الاتفاق. خلال جلسة الاستماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، أمس، دافع كيري «بضراوة» عن الاتفاق، وفق ما أفادت شبكة «سي إن إن»، وأبلغ أعضاء مجلس الشيوخ أنه «ليس هناك بدائل خيالية أو خرافية، إذا ما رفضت الولايات المتحدة الصفقة»، الأمر الذي ردّ عليه رئيس اللجنة السناتور بوب كوركر قائلاً: «أعتقد أنك تعرضت للابتزاز»، في إشارة إلى الإيرانيين، مضيفاً: «في عملية السلب حوّلت إيران من كونها منبوذة، لتجعلوا الكونغرس هو المنبوذ». وكرر الجمهوري جيمس ريش هذه الأصداء، مضيفاً: «مع احترامي، لقد تعرضتم للخداع،

والشعب الأميركي سيدفع الثمن». ورأى أن «كل من يعتقد أنه اتفاق جيد، يقف في صفوف الناس الأكثر سذاجة على وجه الأرض». لكن وزير الخارجية الأميركي شدد على أن البدائل المتاحة للاتفاق الذي جرى التوصل إليه «ليست كما نشاهدها في الدعاية التلفزيونية بأنها مخادعة»، فهي ليست «الصفقة الأفضل» أو نوع من الاستسلام التام من جانب إيران. وقال جون كيري إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتجاهل خروج إيران عن مسار الخطة، والتي تدعو إلى رقابة جديدة، وسيطرة على إنتاج اليورانيوم، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية، مضيفاً: «إنهم أناس لديهم بالفعل ما أرادوا، وقد حصلوا عليه قبل 10 سنوات أو أكثر.. وهذا هو السؤال بشأن منحهم ما يريدون، لكن السؤال الآن هو عن كيفية منعهم».

كيري أشار، أيضاً، إلى أن الاتفاق النووي مع إيران لا يملك بديلاً، وأنه إذا لم يتم تنفيذه فإن

ذلك يهدّد بأزمة عسكرية في الشرق الأوسط. كذلك لفت إلى أن من غير الممكن إزالة برنامج إيران النووي بالسبل العسكرية، «وهذا ما يستطيع تأكيده العسكريون كذلك». وكان وزير الخارجية الأميركي قد حرص مع وزير الطاقة إرنست مونيز على استباق جلسة الاستماع، ليؤكد للمشككين أنه سيتم فرض العقوبات مجدداً على إيران، في حال عدم التزامها بالاتفاقية النووية. وفي مقال نشر في صحيفة «واشنطن بوست»، قال إنه إذا حاولت إيران انتهاك شروط الاتفاق، ف«سيكون لدى المجتمع الدولي فسحة من الوقت للرد، قبل أن تصنع طهران القنبلة النووية».

في هذا السياق، أشارت مجلة «فورين بوليسي»، أمس، إلى أن العديد من الجمهوريين سيستمعون بمشاهدة الديموقراطيين وهم يمعنون التفكير في التصويت الذي يجبرهم على الاختيار ما بين رئيسهم وجماعات الضغط المالية لإسرائيل،

حتى إذا انتهى الأمر إلى معركة خاسرة». وهي إذ ذكرت أن «الديموقراطيين يخضعون لضغوط هائلة من البيت الأبيض وجماعات المصالح الخاصة، والجهات المانحة الثرية التي تدفعهم إلى اتخاذ مواقف مختلفة»، فقد أشارت إلى أن عدداً منهم «ممزق بين الولاء للرئيس والولاء للكيانات المالية لإسرائيل». ومن ثم يفصلون قراراً رمزياً للموافقة». وفي سيناريو آخر، قد «ينضم الديموقراطيون الصقور إلى الجمهوريين للتصويت ضد القرار، الأمر الذي سيسمح لهم بالحفاظ على علاقاتهم الجيدة مع الحشد المؤيد لإسرائيل، من دون المساس بالاتفاق النووي للرئيس». ويوم الأربعاء، توافد آلاف المتظاهرين إلى ساحة «تايمز سكوير» في نيويورك، تنديداً بالاتفاق النووي، معتبرين أنه يشكل خطراً على إسرائيل والأمن العالمي، وطالبوا الكونغرس برفضه.

(الأخبار)